

مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية

- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري -

بربري محمد أمين
جامعة الشلف، الجزائر

ملخص : قامت الكثير من الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وعلى رأس هذه الإصلاحات هو إعادة النظر إلى نظام الصرف القادر على إعطاء دفع ودعم قوي للاقتصاد الوطني. والجزائر كغيرها من الدول تبنت الخطوة الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطة النقدية هو العمل على رسم خطة إستراتيجية قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري. كل هذا قصد المساهمة في إحداث تغيير وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشياً مع الإصلاحات والأهداف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : أنظمة سعر الصرف، ظاهرة التفرغ، الدينار الجزائري.

تمهيد : يعيش الاقتصاد العالمي اليوم جملة من التحولات الاقتصادية، وعلى رأسها أنظمة الصرف الدولية التي أصبحت تتجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة، بعد أن أثبتت الأنظمة الوسيطة فشلها لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وخاصة التوسع الهائل والضخم لحركة رؤوس الأموال ؛ والدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك هذه الظاهرة من خلال تدخل السلطة النقدية الجزائرية بداية بإحداث جملة من الانزلاقات التدريجية في سنة 1987، وتبعتها جملة من الإصلاحات والتعديلات التدريجية إلى أن أصبحت العملة الوطنية تعيش حالياً تحت كنف ما يسمى بنظام التعويم المدار، وهذا كله قصد تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وجعله متغير يلعب دوره المهم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية.

دفعنا هذا الاهتمام إلى طرح إشكالية البحث التالية : " ما مدى تكيف الدينار الجزائري مع التوجه الحالي لأنظمة الصرف ؟ " وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى محورين رئيسين هما :

1- التوجه الحديث لأنظمة الصرف الحديثة ؛ 2- الدينار الجزائري أمام ظاهرة التعويم.

1- التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية

عقب انهيار نظام "بريتون وودز" عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف، كانت تصب بين طرفي نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم الذي يعتبر بمثابة محور حاصل في الأنظمة المتبعة على امتداد التطور التاريخي له.

1-1- ترتيبات أنظمة الصرف الحديثة : يتضمن الجدول (1) قائمة تحتوي على تسعة ترتيبات سائدة اليوم¹، لخصها العالم الاقتصادي Frankel سنة 1999، وهي مُرتبة من الأعلى إلى الأسفل حسب درجة الثبات. وتتضمن : الترتيبات الحديثة : - الترتيبات الثابتة بحق، مثل منطقة الفرنك للجماعة المالية الإفريقية ؛ - ومجالس إدارة العملة التي تستحوذ فيها السلطة النقدية على مائة في المائة من الاحتياطات بالعملة الأجنبية مقابل القاعدة النقدية، ويتغير فيها عرض الأموال تلقائياً مع حالة ميزان المدفوعات، ولا يكون فيها دور للسياسة النقدية الاستثنائية بما في ذلك المقرض الأخير ؛ والدولة التي تذهب خطوة أخرى إلى الأمام وتقضي على العملة الوطنية تماماً (أو بشكل أكثر عمومية، اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية) ؛ - واتحادات العملة التي تأخذ فيها الدول الأعضاء بنفس العملة.

وتتراوح الترتيبات الوسيطة من : - الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دورياً عمليات الربط الخاصة بها ؛ إلى - الربط المتحرك الذي يعدل فيه الربط بانتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة ؛ إلى - الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية، إلى - المناطق أو النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معلنة عنها من قبل، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي وتمتاز هذه الترتيبات بضيق التقلب. وأسعار الصرف العائمة التي تنقسم إلى : - أسعار الصرف العائمة الحرة التي لا تتدخل فيها السلطات وتسمح فيها لسعر الصرف بأن تحدده قوى السوق ؛ - وأسعار الصرف العائمة الموجهة التي يتم التدخل فيها للمساندة ؛ والخط الفاصل بين الترتيبات الثابتة والترتيبات الوسيطة هو ما إذا كانت السياسة إلزامية إلى التثبيت تمثل التزام

مؤسسياً، والخط الفاصل بين الترتيبات الوسيطة وترتيبات التعويم هو ما إذا كان هناك نطاق مستهدف محدد تتدخل السلطة في إطاره. وفي العموم نجد في الأخير أن أنظمة الصرف تنقسم في مجملها إلى نظامين: نظام الصرف الثابت، ونظام الصرف المرن. بحيث أن النظام الأول يتم فيه تثبيت قيمة العملة إلى قاعدة نقدية معينة، على غرار النظام الآخر ترك قيمة العملة تحددها قوى السوق. مع أن النظامين يتعرضان إلى شيء من التعديل من قبل السلطات النقدية، محدثة في ذلك تغييراً في ميكانيك النظامين ووجهة حركة قيمة العملة الوطنية، هذا ما جعل النظام النقدي الدولي يعيش نوع من الأنظمة المختلفة سائلة الذكر. إن المفاضلة بين نظامي الصرف المرن والصرف الثابت غير ممكن بشكل عام، ولكن يتركز الاختيار على عدد من العوامل تتمثل في الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقها مصممو السياسات الاقتصادية، ومصدر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد، بالإضافة إلى سماته الهيكلية، وفي ضوء ذلك فإن تغير الأهداف ومصادر الصدمات وهيكل الاقتصاد كلها أمور تستدعي تغييراً في نظام الصرف الأنسب والأفضل للاقتصاد المعيني.

ويتفق كل من Friedman و Mundell-fleming و S.Fisher و صندوق النقد الدولي على أن سعر الصرف العائم يوفر لإقتصاد البلد الحماية من الصدمات الحقيقية مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، في حين يكون سعر الصرف الثابت مرغوباً في حالة التصدي للصدمات الاسمية مثل حدوث تحول في الطلب على النقد، وبالتالي فإن الخيار السليم يتوقف على قدرات السلطات (النقدية والمالية) على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات (إسمية أو حقيقية) إن كانت مؤقتة أو دائمة ويمكن أن نلخص هذه الحالات في الجدول (2).

1-2- ظاهرة التفريغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية: إن الكثير من اقتصاديات الدول وأمام العولمة الاقتصادية تبنت في السنوات الأخيرة نظم لسعر صرف عملاتها مبتعدة عن نظم الربط المرنة بعملات أخرى، التي أصبحت أحد العوامل في كل أزمة مالية كبرى ابتداءً من أزمة المكسيك في نهاية عام 1994، وأزمة تايلندا واندونيسيا وكوريا في عام 1997، ثم روسيا والبرازيل في عام 1998، والأرجنتين وتركيا في عام 2000، وتركيا مرة أخرى في عام 2001.

وليس من المستغرب الآن، أن يقوم كثير من واضعي السياسات بالتحذير من استخدام أسعار الصرف المربوطة القابلة للتعديل (الربط المرن) في الدول المفتوحة أمام تدفقات رؤوس الأموال، وهذا الاعتقاد بأن النظم الوسيطة فيما بين الربط الجامد والتعويم الحر غير قابلة للصمود والتي يطلق عليها بـ "النظرة ثنائية القطب أو الحل المعتمد على ركنين"، وقد قبل عدد متزايد من الدول هذا الحل سواء راضية أو كارهة، ونقصت نسبة الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي اتبعت الترتيبات الوسيطة خلال تسعينات القرن الماضي، بينما ازدادت نسبة الدول التي اتبعت نظم الربط الجامد والترتيبات الأكثر مرونة.

كما نلاحظ أن الكثير من الدول فتحت أبوابها أمام حركة رؤوس الأموال، هذا ما أجبرها على أن تعمل حسابات دقيقة فيما يخص الاختيار الأحسن لنظام سعر صرف عملتها تماشياً مع ظروفها الاقتصادية ومسيرتها المستقبلية، في هذا السياق يدعوا الاقتصادي "ستانلي فيشر" Stanley Fischer، هذه الدول أن نظم الربط لا يمكنها الصمود أمام الصدمات الخارجية، إلا إذا كانت من نظم الربط الجامد، والتي تدعمها التزامات سياسية مثل: إنشاء مجالس العملة، الدولار، اليورو (أو بشكل أكثر عمومية اتخاذ عملة أجنبية أخرى كعملة إبراء قانونية)، أو العضوية في اتحاد نقدي. ويستبعد هذا القول نظم الربط الثابتة أو الربط القابل للتعديل، أو النظم التي تتسم بنطاق ضيق للتقلب تؤدي إلى أن تلتزم الحكومة بموجبه الدفاع عن قيمة معينة (أو نطاق من القيم) لسعر الصرف، ولكنها لا تلتزم بتخصيص سياسة نقدية (وأحياناً سياسة مالية) لمجرد الدفاع عن السعر الرسمي، كما يمكنها اتباع تشكيلة كبيرة من ترتيبات أسعار الصرف المرنة ابتداءً من التعويم الحر إلى تشكيلة من نظم أسعار الصرف المتحركة التي تتسم بنطاق واسع للتقلب.²

كما أن العامل الذي يقف ضد نظم الربط، هو بطبيعة الحال التجربة المريرة فيما يتعلق بالربط القابل للتعديل في إطار نظام بريتون وودز، الذي أثار أمام هجمات المضاربة والأزمات الآسيوية الأخيرة، التي انطوت في معظمها على ترتيبات الربط المتحرك. وما نلاحظه اليوم أن العالم يتحرك نحو نظام سعر الصرف العائم هذا التوجه أطلق عليه صندوق النقد الدولي إسم

ظاهرة التفرغ، ولعل أبرز دراسة استخدمت مخطط التصنيف على أساس قانوني هي تلك التي أجراها Fisher (2001)، الذي يقدم دليلاً على حدوث عملية تفرغ. ففي الفترة الممتدة من سنة 1991 إلى 1999، انخفضت نسبة البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي تتبع نظام وسيط من 62% (98 بلداً) إلى 34% (63 بلداً)، وارتفعت نسبة البلدان الأعضاء التي تأخذ بالربط الجامد من 16% (25 بلد) إلى 24% (45 بلد)، في حين ازدادت نسبة البلدان التي تأخذ بالتعويم من 23% (36 بلد) إلى 42% (77 بلداً).

ومع ذلك فإن Frankel (2002) يذهب في آخر نظرة له على البيانات ذات الصلة، إلا أن عدداً أكبر من البلدان النامية اختارت في العقد الماضي، أسعار الصرف المرنة بدلاً من الربط الجامد، كما وصل Iarain et velasco (2001) أيضاً إلى نتيجة مماثلة، حيث أن 36% من البلدان النامية كان لها في عام 1976 ترتيبات للربط، وفي عام 1996 كان 45% فقط من البلدان لديها نوع من الربط و52% لديها ترتيبات مرنة لأسعار الصرف. إن التوجه الحالي نحو التعويم يرجعه الكثير من الاقتصاديين ومن بينهم bordo et flandreau (في سنة 2003)، أن البلدان التي استطاعت أن تأخذ بالتعويم المحض، كانت أكثر تقدماً مالياً من تلك التي لم تستطع (باستثناء الاقتصاديات الصغيرة التي يوجد فيها انفتاح كبير أو لديها علاقات تجارية وثيقة ببلد كبير اختار أن لا يلجأ للتعويم وأن يتقيد بدلاً من ذلك بالربط الجامد). فالتعويم اليوم هو نتاج للنضج المالي (ويتجلى ذلك النضج في الأسواق المالية المفتوحة والعميقة، والعملات المستقرة والسلامة المالية، ويتضح هذا من خلال القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة المحلية)، وتطور الهياكل التكنولوجية والمؤسسية، والقيود التي تسمح لراسمي السياسة بإتباع سياسة نقدية ومالية مستقرة، دون التقييد بمحور ارتكاز اسمي خارجي. كما أضاف الاقتصادي Reinhardt et Rogoff إلى ذلك أن التعويم يتلاءم مع النمو الاقتصادي والتضخم المتدني³، وهكذا كانت ديناميكية النظام النقدي الدولي وتطور نظام سعر الصرف يحركها التطور المالي والتكامل المالي الدولي والأزمات المالية، كتلك التي حدثت في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، هي النقاط الحاسمة التي تبين الخطوط الفاصلة من حيث النظام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، هذه الأخيرة ليس لديها بعد نضج مالي كافي لكي تأخذ بالتعويم، ثم نوع من هذه الترتيبات يبدو أنه طريق واعد يمكن أن تسلكه البلدان في أثناء توجيهها نحو التعويم والمسمى " التعويم الموجه أو المدار".

1-3- ظروف الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف المرن : إن الكثير من الدول، تخلت عن نظام الصرف الثابت وتبنت نظام الصرف المرن (الشيلي، البرازيل، المكسيك، إسرائيل، بولونيا، لبنان، اليمن... الخ)، والملاحظ أن وجهة أنظمة الصرف الدولية اتجهت تبني شكل من أشكال التعويم هي في ارتفاع كبير. والسبب يرجع في ذلك إلى زيادة حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة لرؤوس الأموال، وفي العموم يُعتبر نظام الصرف المرن أحسن طريقة للتصدي إلى الصدمات الخارجية، كما أنه يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، كما يبقى أمام السلطات النقدية مسؤولية تبني سياسة اقتصادية كلية قوية ومستقرة قصد التقليل من تكاليف هذا التوجه.

أ- شروط الانتقال من سعر الصرف الثابت إلى المرن : كيف على اقتصاد بلد ما أن يقلص من تحمل التكاليف عند المرحلة الانتقالية؟ وبأي وتيرة تكون عملية الانتقال؟ وفي أي وقت لابد من تحرير التدفقات الرأسمالية: قبل أو بعد التخلي عن نظام الصرف الثابت؟ ومن هذا سوف نحاول الإجابة على هذه المشاكل في شأن الدول التي تود أن تترك عملتها تخضع لآليات السوق، كما نحاول تقديم اقتراحات بشأن هذه العملية التي تعتبر مجازفة: بحيث تعتبر الوضعية الاقتصادية (الكلية والجزئية) والهياكل المؤسساتية الجيدة للبلد قادرة على أن تضمن نجاح العملية الانتقالية، كما يعتبر سوق الصرف دور مهم ومحدد أساسي في نجاح هذه العملية.

■ **سوق الصرف :** يجب على الدولة أن يكون لها سوق صرف عميقة وتتمتع بسيولة كافية وقادر على تحديد سعر العملة الوطنية بشفاافية، وما نشاهده على مستوى الدول النامية أن لها أسواق صرف ضعيفة وضيقة النشاط، ومن أجل النهوض بهذه الأسواق إلى المستوى المطلوب لابد من⁴ :

- الحد من الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في التأثير على نشاط العملة؛
- تطوير المعلومات فيما يخص منبع ومَصب العملات الأجنبية، من خلال توفير معلومات حول الوضعية الاقتصادية وتطور المؤشرات الاقتصادية من أجل المساعدة في التنبؤ؛
- الإلغاء التدريجي للقيود التي تقف أمام حركة العملات الأجنبية؛
- تنسيق وتبسيط التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم الصرف، والعمل على تحديدها بشكل محكم من أجل تفادي إدخال تعديل في كل مرة قصد تعزيز الثقة والمصادقية في السوق؛
- إعادة النظر في التعليمات الخاصة بمخاطر الصرف وتوكيل المؤسسات المالية في تسييرها بشكل جيد.

■ **التدخلات الرسمية :** إن الدولة أمامها مسؤولية رسم سياساتها التي تُخدم أهدافها مع مراعاة الوقت ودرجة التدخل في سوق الصرف، فيما يخص الدولة ذات نظام الصرف الثابت فإن البنك المركزي يكون حُر في تدخلاته، أما في نظام الصرف المرن يتدخل البنك المركزي فقط من أجل تعديل تلك الانحرافات الكبيرة في سعر صرف عملاتها، إن هذا التدخل يواجه عدة صعوبات بسبب⁵:

- إن التقلبات الحادثة في سعر الصرف على المدى القصير لا تعكس دائماً إلزامية التدخل، فلا بد من معرفة انعكاسات هذا التقلب على مختلف المتغيرات الاقتصادية؛
- إن التدخل لا يثبت دائماً نجاحه كما حدث هذا مع الشيلي والمكسيك وتركيا؛
- إن التدخلات الفعالة تختلف باختلاف الآثار التي يمكن أن تشكلها تقلبات سعر الصرف، التي تهدف كلها إلى تقوية الثقة في سوق الصرف؛
- إن التذبذبات الكبيرة الحادثة في سعر الصرف لا تمكننا من التقييد بطريقة واحدة لقياس سعر الصرف التوازي.

■ **تطور نظام الضبط والسياسة النقدية :** إن الدولة مطالبة برسم نظام جيد للضبط الاقتصادي وصياغة جيدة للسياسة النقدية مع تقديم النتائج التقديرية مسبقاً. إن هذين النقطتين أساسيتين في منهج الانتقال لنظام الصرف، ومن أجل إيجاد طريقة مثلى للضبط الاسمي (أي الحد من التضخم)، قامت الكثير من الدول بترك هذه المهمة لسعر الصرف، بحيث هو الذي يستطيع أن يلعب هذا الدور، ومن هذا المنطلق كانت البداية بتوسيع مجال تقلب العملة كمرحلة تمهيدية للوصول إلى التعميم. إن مدة الانتقال تبقى مرهونة بطبيعة ودرجة هيكله المؤسسات والاقتصاد الوطني، والسهر على تقوية وتفعيل السياسة النقدية التي يعتبر هدفها الأساسي هو استقرار الأسعار.

■ **تسيير مخاطر الصرف :** إن الكثير من الدول تعاني من مخاطر الصرف على مستوى العديد من القطاعات الاقتصادية، لذا لا بد عليها أن تساهم في تطوير الوسائل الكفيلة بتسيير هذه المخاطر ومراقبتها قصد التخفيف من حدتها، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يرجعون سبب الزوبعة المالية التي ضربت المكسيك وشرق آسيا إلى سوء تسيير السيولة من العملة الصعبة. ومن هذا المنطلق يجب أن يكون موضوع الحماية من مخاطر الصرف ثقافة يكتسبها جميع المتعاملين الاقتصاديين.

ولهذا يُنصح الدولة التي تريد مغادرة نظام الصرف الثابت أن تراعي أصولها وخصومها من العملة الصعبة، وخاصة أن نظام الصرف المرن هو الأكثر عرضة للكثير من المخاطر، فلا بد من فرض رقابة وتسيير دائم لهذه الموارد، فيمكن أن تكون الانطلاقة من تكليف المؤسسات المالية الأخذ بهذه الحماية عن طريق الاهتمام أكثر بالمعلومة المتاحة، وتبني طرق حسابية وتقنية تمكنهم من التحكم والتنبؤ بهذه الأخطار، كما يجب عليها أن تقوم بإعداد سياسة وإجراءات داخلية احترازية للتصدي للآثار السلبية.

■ **متى يتم تحرير تدفقات رؤوس الأموال :** يبقى المشكل المطروح هو: هل الدولة تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل أو بعد تبني نظام الصرف المرن. إن تجربة الكثير من الدول النامية خلال عشر سنوات الأخيرة سجلت الأخطار التي يمكن أن يشكّلها الاختيار الأول (المكسيك في نهاية 1994، تايلندا في جويلية 1997، برازيل في بداية 1999)، إن التدفقات

الكبيرة لرؤوس الأموال بشكل مرتفع سوف يجبر حتماً السلطات النقدية على أن تُدخل مرونة في سعر صرف عملتها من أجل تفادي حدوث توتر في الاقتصاد المحلي (مثل ما حدث مع الشيلي وبولونيا في سنة 1990). حتى بالنسبة للدول التي تقوم بتحرير تدفقات رؤوس الأموال قبل ضمان مرونة في سعر العملة يمكن أن يحدث حالة اللاتوازن في وضعية السيولة الداخلية، وتدهور وضعية الاقتصاد الكلي وتكون عرضة لهجمات المضاربة. أما إذا كان الانتقال إلى نظام الصرف المرن مرفوق بتحرير حسابات رأس المال وتحرير تدفقات رؤوس الأموال لن يشكل هذا خطر على وضعية الاقتصاد الوطني.

ب- وتيرة الانتقال إلى نظام الصرف المرن : من الأحسن للدولة أن تنتهج خطوات تدريجية قصد الوصول إلى التعويم الحر لعملتها، كأن تقوم في البداية بتبني نظام الربط إلى عملة معينة (على حسب درجة المبادلات التجارية) ثم الانتقال إلى سلة من العملات، ثم بعد ذلك القيام بتوسيع مجال تقلب سعر العملة بشكل تدريجي، أما إذا كان الانتقال سريع فإن الدولة بإمكانها أن تتحمل عواقب وخيمة نتيجة هذا الانتقال⁶.

كما يعتبر تطور المؤسسات والأسواق من بين المحددات الأساسية لنجاح عملية الانتقال، إن الواجهة التدريجية من دون شك هي أحسن سبيل وأبجع طريقة للوصول إلى الهدف بأقل التكاليف. كما يشترط أن يكون هذا الانتقال التدريجي يتماشى مع الوضعية الاقتصادية للبلد محل الدراسة، والقيام بترشيد مجال تقلب العملة تفادياً للتعدلات المتوالية، التي تؤثر على المصادقية والثقة في السياسة النقدية والعملة.

ومن جهة أخرى فإن على البلد الذي يمتلك اقتصاد مستقر وسياسة نقدية قوية فيمكن له أن يتبنى نظام التعويم من دون الحاجة إلى الانتقال التدريجي.

أما عن الدول التي بدأت بتحرير حركة تدفقات رؤوس الأموال (السماح المطلق لتحرك رؤوس الأموال من وإلى الخارج أو العكس من دون قيود) قبل تبني نظام الصرف المرن، يجب عليها أن تكون تتمتع بما يلي⁷: استقلالية البنك المركزي، تطوير وسائل التنبؤ بالتضخم، العمل على تجسيد الشفافية في السياسة النقدية، تطوير نظام المعلومات الخاصة بمخاطر الصرف. ثم القيام بإدخال مرونة في نظام الضبط قصد تفعيل نشاط سوق الصرف والعمل على تطوير ميكانيزمات عملياته. والحقيقة أن الشروط الواجب توفرها لكي نكون متفائلين بنجاح سياسة التعويم من دون مشاكل كبيرة، هي أن يكون لدى الدولة مركزاً مالياً متطوراً سليماً، ودرجة عالية من تنسيق السياسات المالية والنقدية، ونظاماً مالياً متطوراً جداً، واستقلال البنك المركزي في إدارة السياسة الاقتصادية وتوفيقاً لتحقيق استقرار الأسعار، قنوات نقل مفهومة جيداً إلى حد كبير بين أدوات السياسة النقدية والتضخم، وجدارة بالثقة مبنية على سجل إنجازات متين من المسؤولية والشفافية⁸.

ج- دواعي تعويم العملة : إن الجدل الدائر حول مزايا نظم التعويم بالمقارنة بنظم أخرى لتحديد السعر أو اتخاذ رכיزة ليس بجديد، وما يلاحظ على مستوى النظام النقدي الدولي ظاهرة التفريغ المتوجهة إلى التعويم بشكل كبير وخاصة عقب الأزمات المالية والصرف التي مست العديد من الدول، كما تم تعزيز النداء بالتعويم من قبل الاقتصادي "ميلتون فريدمان"⁹، ومن دواعي هذا التوجه إلى هذا الشكل من أشكال نظم الصرف التي يرجعها الكثير من الاقتصاديين إلى¹⁰:

■ **الاحتياطات غير كافية :** كان هذا هو أوضح الأسباب، فبدون احتياطات كافية يكون أي التزام بالدفاع عن سعر صرف ثابت، التزاماً ما لا يدعو إلى المصادقية، وهذا ما اختبرته أسواق الصرف الأجنبي على وجه السرعة، بحيث تصل عمليات الصرف الأجنبي إلى 2.5 تريليون دولار في اليوم في العالم أجمع، وبالتالي الأمر يتعقد بكثير مع عمليات المضاربة والمراجحة التي يمارسها سماسرة الصرف، ما يكفي السلطات النقدية أن تتدخل يومياً من أجل الحفاظ على استقرار سعر عملتها.

■ **الحاجة إلى المعلومات :** من العسير بالنسبة لأي بلد أن يحاول تقرير سعر صرف متوازن مستدام في ظل أنظمة الصرف الثابت، وتعدوا المهمة أشد تعقيداً إذا كان البلد يقوم بإصلاحات واسعة هيكلية، وعلى صعيد الاقتصاد الكلي (مثل الخصخصة وتقليص حجم تدخل الدولة، وتحرير التجارة الخارجية والمبادلات الأجنبية) فإذا كان تحديد سعر الصرف على مستوى بعيد عن التوازن يترتب على ذلك ما يدعو السلطات إلى إعادة تحديد سعر الصرف لتصحيح هذا الخطأ، وهذا بدوره من شأنه أن يقوض الثقة، كما يقلل من وضوح الإشارات المتعلقة باتجاه سياسات الحكومة في المراحل المبكرة للإصلاح.

■ **الافتقار إلى الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي :** كان هذا الافتقار واضحاً في معظم البلدان التي اختارت التعويم (مثل البرازيل والبيرو وروسيا ورومانيا، والزاير) وكان يعاني من ارتفاع الضغوط التضخمية في المراحل الأولى للإصلاح، أو عدم وجود برامج قوية بالقدر الكافي، وفي مثل هذه الظروف لا يكون في الوسع تصحيح أسعار الصرف المحددة بالسرعة الكافية لتلاحق مواعيد الأسعار أو لتقوم بتحديد الإمكانيات الكبيرة لعمليات المراجعة في مواجهة سعر الصرف في السوق الموازي. ومن هنا لم يكن أمام السلطات إلا اختيار واحد هو السماح للسوق بأن تحدد سعر الصرف مباشرة، إذا ما أريد اجتناب تحول عمليات الصرف الأجنبي إلى السوق الموازية، مع ما لهذا من آثار عكسية من حيث التهرب من الضرائب والخروج على القانون وفقدان السيطرة الاقتصادية، والواقع أن رغبة "لاتفيا وليتوانيا" في الكف عن استيراد التضخم من روسيا قد أدت بما إلى تعويم عملاهما، ومن الناحية الأخرى اختارت استونيا، بما عندها من احتياطات دولية وفيرة أن تربط عملتها بالمارك الألماني، وذلك في إطار مجالس العملة ويمثل ترتيب مجلس العملة الكامل ضرب من ضروب نظم الصرف المحدد الذي من شأنه النهوض بمصادقية السياسات الاقتصادية على الصعيد الكلي. ولكن حتى في هذه الحالة لا بد أن يلقي المجلس تعزيزاً من سياسات مالية ونقدية قوية ومستمرة، وأن يكون الجزاء عن انزلاق السياسة من حيث المصادقية جزءاً شديداً.

■ **الاعتبارات السياسية :** وأخيراً، فإنه لا يمكن الفصل بين اختيار نظام لسعر الصرف وبين هذه الاعتبارات، وفي معظم الحالات كانت البلدان التي اختيرت كعينة على درجة من العسر المالي الشديد، بحيث بينت السلطات أن هناك أسباباً قوية تدعو إلى ترك السوق مسؤول عن تصحيح سعر الصرف، وهو يقلل تلقائياً من التأثير على المصالح الراسخة، يضاف إلى هذا أنه فيما يتعلق باقتصاديات التخطيط المركزي السابقة، كان الانتقال إلى ترتيبات للصرف تقررها السوق دليلاً على إجراء تغيير جوهري في السياسة الاقتصادية.

2- الدينار الجزائري أمام ظاهرة التعويم

لقد قامت السلطات النقدية الجزائرية باتخاذ العديد من الإصلاحات، التي مست سعر صرف الدينار الجزائري بداية من سنة 1987، وأعتبرت كمرحلة للعودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ثم تلتها بعد ذلك سلسلة من التخفيضات التي انتهت بالتخلي عن نظام الربط في أبريل 1994 معلنة بذلك عن إعطاء الدينار الجزائري شيء من المرونة، من خلال مجلس إدارة العملة (le fixing) والتي اعتبرت على أنها مرحلة تمهيدية لنظام التعويم المدار، الذي تبنته الجزائر بداية من الفاتح جانفي 1996 من خلال إنشاء سوق ما بين البنوك إلى يومنا ؛ كما يتبين لنا من هذا التحرير الذي شهدته الدينار الجزائري، كان المقصود من ورائه تحقيق العديد من الأبعاد الاقتصادية بجانب الغرض الرئيسي، الذي يتمثل في تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بالإضافة إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

2-1- **الخطوات المنتهجة للوصول إلى التعويم المدار للدينار الجزائري :** لقد تبنت السلطة النقدية خطوات تدريجية للوصول بالدينار الجزائري إلى اتخاذه شكل من أشكال التعويم، فكانت البداية الفعلية لانطلاق خطوات تحرير سعر صرف الدينار مباشرة بعد الأزمة البترولية التي مست الاقتصاد الجزائري، وتركته في نفس الوقت يستفيد من الأخطاء والفرغات الموجودة على مستواه. فكان للدينار الجزائري نصيب لا بأس به من مجمل الإصلاحات التي أُتخذت في شأن الاقتصاد الوطني.

أ- **مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي** : إن الاقتصاد الجزائري وجد نفسه ضعيفاً بعد خروج الاستعمار الفرنسي، هذا ما أجبر الأطراف الفاعلة بذل الجهود قصد النهوض به وإعادة هيكلة أسسه من جديد، فتم تأسيس البنك المركزي في نهاية 1962، في حين كان يشهد نظام التجارة الخارجية والمدفوعات حرية تامة في ظل التعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة، إلى أن قررت الجزائر الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وفرض نظام الرقابة في أكتوبر 1963، بسبب السلبات التي كشفها هذا الانفتاح، ثم بعدها تم إنشاء الدينار الجزائري في أبريل 1964 الذي كان ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي إلى غاية تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968 الذي عرف فيها الدينار الجزائري انخفاض طفيف، وتزامنت كذلك هذه الفترة مع تطبيق المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي تطلب استقرار سعر الدينار، هذا ما جعل الدينار لا يتبع انخفاض الفرنك الفرنسي رغم استمرار العلاقة بين العملتين خلال فترة ما بين أوت 1969 - ديسمبر 1973.

ب- **مرحلة الربط إلى سلة من العملات** : وأمام انهيار نظام بريتون وودز وإقرار مبدأ تعويم العملات في سنة 1971، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جانفي 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة، قصد الاحتفاظ على استقراره وكذا استقلالته عن أية عملة من العملات القوية، واستمر هذا النظام لفترة طويلة إلى غاية سنة 1994. مع العلم أنها فترة شهدت مجموعة من الإصلاحات التي مست سعر صرف الدينار، فكانت البداية بعد الأزمة البترولية التي هزت الاقتصاد الوطني في سنة 1986، الذي أرغمها على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، فأخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمتها الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية، فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة وإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفقاً لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% للدينار، ثم استمر بعده التخفيض الضعيف خلال الفترة 1991-1994، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في 1994/04/16 الذي اقتضى تخفيضاً آخر بمقدار 40.17%، لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار للدولار الواحد، والتي كانت كذلك مرفقة بجهود كبيرة قصد تحرير الاقتصاد الوطني.

ج- **مرحلة مجالس العملة** : وفي أواخر سبتمبر 1994 تم اتخاذ قرار التخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت "Fixing" بداية من 1994/10/01. تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً، لكن سرعان ما أصبحت يومية¹¹. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبراً عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض، الذي كان مرفق ببرنامج التعديل الهيكلي، الذي جاء من أجل تعزيز الإصلاحات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وهكذا استمر هذا النظام إلى غاية 1995/12/31، كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى الاحتياطي الصرف إلى إنشاء سوق صرف ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

د- **سوق الصرف البيئية** : إيماناً بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف، تم تأسيس سوق ما بين البنوك الذي انطلق نشاطه رسمياً في 1996/01/02 والإعلان عن تبني نظام التعويم المدار، الذي أصبح من خلاله الدينار يتحدد وفق العرض والطلب، الذي تمارسه يومياً جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي والمؤسسات المالية مع إجبارية تدخل البنك المركزي من أجل حماية الدينار من تدهور قيمته.

وهكذا أصبح الدينار الجزائري بفضل المراحل التمهيدية التي كانت قبل نظام جلسات التثبيت التي ساهمت بدورها في رسم الخطط العريضة التي يود الدينار الوصول إليها، إلى غاية الوصول به الآن إلى تبنيه شكل من أشكال التعويم (التعويم المدار)

وتمكينه من أن يحظى بالاهتمام، بوضعيته ومستقبله في رسم كل السياسات الاقتصادية، وخاصة بعد أن استطاع نظام التعويم المدار أن يقلص الفارق الذي كان موجود بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي بحوالي (9-12.5%). وفي نفس الوقت السوق الرسمي هو الآخر استرجع عافيته وتوسع بسبب الإصلاحات والتحفيزات التي مست خاصة نظام المدفوعات والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى دخول العديد من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة.

ه- قابلية تحويل الدينار الجزائري : مع بداية تحرير التجارة الخارجية التي كانت في سنة 1990 تم كذلك تعزيز قابلية تحويل الدينار فيما يخص عمليات التحويل الجارية، إلى غاية سنة 1991 الذي تم من خلالها تعزيز قابلية تحويل الدينار على عمليات التجارة الخارجية، وفي ظل تبني نظام الصرف المرن في غضون سنة 1994 تم تحرير المدفوعات على جميع عمليات الاستيراد، وفي جوان 1995 تم السماح للمقيمين بتحويل الدينار إلى عملات أجنبية، إذا تعلق الأمر بالمعالجة الطبية في الخارج أو مواصلة الدراسة بشرط أن يكون الملف مرفق ببيانات تثبت الوجهة والغرض، مع وضع سقف للتحويل لا يمكن للمستفيد أن يتجاوزها. وكذلك في 28 أوت 1997 رخص البنك المركزي للمسافرين إلى الخارج القيام بعملية التحويل في حدود مبلغ سنوي معين والذي تم تنفيذه في 15 سبتمبر 1997 على مستوى كل البنوك التجارية والمؤسسات المالية، كما رخص البنك المركزي للطالبيين على العملات الأجنبية من أجل الدفع أو التحويل فيما يخص المعاملات الجارية، ما عدا تحويلات رؤوس الأموال¹².

2-2- البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري :

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها مُترامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعاً في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها¹³ :

- هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة؛
- يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية؛
- يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتنقيب البطالة... الخ)؛
- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد؛
- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛

- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة¹⁴؛
- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته؛
- يجد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛
- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على/ من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات¹⁵؛
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي؛
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية تجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.

2-3- مرونة الدينار الجزائري شكلية أم حقيقية : نكتشف من خلال تتبع مسيرة الدينار الجزائري أنه سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عليها صندوق النقد الدولي وهي التوجه نحو إعطاء قدر كبير من المرونة لسعر صرف عملات الكثير من الدول والخروج عن دائرة نظم الصرف الثابتة، في هذا الإطار استطاعت السلطة النقدية الجزائرية بفضل سياسة التحرير التدريجي التي تبنتها منذ سنة 1987 إلى غاية تبنيها شكل من أشكال التعويم وهو التعويم المدار، وتقليص ذلك الفارق الذي كان موجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي، وأصبح للعملة الوطنية الجزائرية دور كبير في التأثير والتأثر على/من تطور الكثير من المتغيرات الاقتصادية، ومن أجل اكتشاف حقيقة جوانب هذه الخطوات ومقارنتها بالواقع الاقتصادي، في الوقت الذي يتكلم الكثير من الاقتصاديين على حقيقة وشكلية نظام الصرف الجزائري المتبنى. أمام هذه المعطيات نحاول أن نجعل انطلاقتنا تكون بعرض مبدأ التعويم والذي ينص على أن العملة الوطنية تتحدد على أساس آليات السوق (العرض والطلب على العملة)، كما يُعتبر جانبي ميزان المدفوعات أحسن تعبير عن هذه الآلية، بحيث الجانب الدائن يعبر عن الطلب على العملة الوطنية والجانب المدين يعبر عن عرض العملة الوطنية، وعليه إذا كان الرصيد موجب معناه يوجد فيه زيادة الطلب مقارنة بالعرض على العملة المحلية، هذا ما يجعل قيمة العملة الوطنية ترتفع ويحدث العكس في حالة العجز.

وقصد إلقاء الضوء على وضعية وحقيقة هذه الآلية في الاقتصاد الجزائري نحاول عرض تطور وضعية ميزان المدفوعات والدينار الجزائري خلال الفترة 1990/2004 ؛ نلاحظ من خلال الجدول (3) الموجود في الملاحق أن الفترة الممتدة ما بين سنة 1990-1993 التي سادها نظام الربط إلى سلة من العملات بالإضافة إلى الإصلاحات التي قامت بها السلطة النقدية محاولة إدخال إصلاحات على سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري قصد تقريبه من قيمته الحقيقية وهذا بفضل التخفيضات التدريجية التي كانت بداية تطبيقها من سنة 1987 كما رأينا سابقاً، وعلى هذا الأساس نلاحظ أن الدينار الجزائري فقد من قيمته نسبة 160% إلا أن هذا الانخفاض الذي مس سعر صرف الدينار الجزائر لم يشكل تأثير على وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية وعلى رأسهم ميزان المدفوعات الذي عرف تذبذب تبعاً لوضعية أسعار البترول رغم أن ميزان المدفوعات يمثل طرفي العرض والطلب على عملة البلد، وفي أكتوبر 1994 أعلنت السلطة النقدية الجزائرية عن بداية تطبيق نظام الصرف المرن في إطار نظام جلسات التثبيت الذي استمر إلى غاية ديسمبر 1995، هذه الفترة هي الأخرى

لم يشكل هذا الإجراء أو السياسة المتبعة من طرف السلطة النقدية الجزائرية أي تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية بسبب الوضع الأمني السائد في ذلك الوقت، ما دفع الحكومة عن تجميد العديد من المشاريع الاقتصادية التنموية هذا كان سبب رئيسي للوضعية السيئة التي آلت إليها المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية، لكن ما يعتبر إيجابي من وراء هذا الإجراء هو زيادة تقريب الدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية وتقليص الفجوة القائمة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وبداية من تاريخ 1996/01/02 الذي تزامن مع تطبيق نظام التعويم المدار والذي ما زال إلا يومنا هذا مطبقاً في الجزائر، وملاحظ في هذه الفترة أن الدينار الجزائري فقد من قيمته 26% ومن جهة أخرى نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات سجل تطور إيجابي ملحوظ في سنة 1997 بنسبة 155.5% مقارنة بالسنة الفارطة، في المقابل نلاحظ أن الدينار الجزائري انخفضت قيمته بنسبة 5.48% كدليل منافي لمبدأ النظرية الاقتصادية، وما يفهم عند مقارنة هذه النسب أن السلطة النقدية قامت ببيع العملة المحلية قدر ذلك الفارق الموجود بين النسبتين، وهذا ثقل جداً على السلطة النقدية من باب الواقع، وتكررت هذه الملاحظات في العديد من المواقع مثل ما حدث في سنة 2000 بحيث تطور رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 441.22% مقارنة بسنة 1999 إلا أنه في المقابل انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 13.06%، وتكررت هذه الملاحظة في كل السنوات الموالية.

هذا دليل على أن السلطة النقدية لا تحترم مبدأ التعويم المدار بل تدعي أنها تتبنى هذا الشكل من أشكال التعويم (وهو التعويم المدار) بكل جوانبه إلا أن التطبيق مخالف تماماً لذلك، إلا أنه في الحقيقة مازال الدينار الجزائري يعيش تحت كنف نظام الصرف الثابت والمتحكم في وضعيته هو السلطة النقدية ما دام أن قيمة الدينار لا تتأثر بجوانب العرض والطلب عليه، وهذا ما أشار إليه Reinhardt et Rogoff الذي تكلم في العديد من المرات، على وجود الكثير من الدول تنتهج شكل من أشكال التعويم إلا أنها في الحقيقة تطبق خلاف ذلك.

الخلاصة : إن الخطوات والإصلاحات التدريجية التي مست نظام الصرف الجزائري قصد التوجه به نحو إعطاء قدر كبير من المرونة للدينار دليل على استجابة الدينار الجزائري لظاهرة التفرغ التي تعيشها أنظمة الصرف الدولية، وعلى هذا الأساس استطاعت السلطة النقدية أن تقرب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والموازي بفضل التوجه السليم لمختلف التعديلات والإصلاحات التي استطاعت أن تمنح الوقت اللازم والسامح للمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية أن تتأقلم بشكل جيد مع هذا التوجه بأقل التكاليف، وتزامن هذا التحرير التدريجي مع اتفاق الشراكة الأورو المتوسطية والدخول المرتقب للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة، هذا ما يجعل الحكومة الجزائرية أمام مسؤولية الاجتهاد أكثر لتعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري والعمل على تحسين من نوعية وكفاءة خدمات المنظومة المصرفية خاصة سرعة عمليات الصرف والتحويل، مع السهر على تقليص ظاهرة لجوء العملات الأجنبية إلى السوق الموازي، والمطلوب الرئيسي من الحكومة الجزائرية هو أن تعزز وتحسن من وضعية الاقتصاد الحقيقي مستغلة الإيرادات الكبيرة التي تجنيها من اقتصاد الريع واحتياطاتها التي تجاوزت 137 مليار دولار أمريكي وخاصة ما زاد أهمية فكرة الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي (اقتصاد خارج المحروقات) هي الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات الذي سجلته الأسواق العالمية في غضون الأزمة المالية الراهنة.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول (1) : نظم أسعار الصرف المختلفة (التقسيم الحديث).

أولاً: الترتيبات الثابتة : 1- اتحادات العملة ، 2- مجالس العملة (الدولة)، 3- أسعار الصرف الثابتة بحق.
ثانياً: الترتيبات الوسيطة : 1- الربط القابل للتعديل، 2- الربط المتحرك، 3- الربط بسلة عملات، 4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.
ثالثاً: أسعار الصرف العائمة: 1- أسعار الصرف العائمة الموجهة، 2- أسعار الصرف العائمة الحرة.

المصدر: د.مايكل بورودو، "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مداخلة في ندوة نظمت من قبل "معهد السياسات الاقتصادية" - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002، تحت عنوان "نظم وسياسات سعر الصرف"، ص ص: 23-24.

الجدول (2) : وصف عام لنظم سعر الصرف الأجنبي.

النظام	الوصف	الملاحظات
التعويم الحر free float	حرية كاملة لقوى السوق	رغم إمكانية تطبيقه من الناحية النظرية إلا أنه عملياً من النادر إستمراره لفترة طويلة حيث يرغب البنك المركزي في العادة في التدخل بدرجة محدودة
التعويم المدار managed float	يتدخل البنك المركزي ولكن عادة للحد من التقلبات فقط	شائع الوجود، المشكلة أن البنك المركزي لا يعرف ما إذا كانت حركة سعر الصرف هي تقلب قصير الأجل أم علامة على وجود اتجاه أساسي
الربط مع الزحف crawling peg	يتدخل البنك المركزي في تحقيق تعديل خاضع للسيطرة في سعر الصرف وعادة ما يكون ذلك بصورة مستمرة	موجود بصورة أكثر شيوعاً ولكن مستمر فقط في حالة اتفاق السوق مع رؤية البنك المركزي لتعديل مسار المعدل، ويمكن أن تكون الإصلاحات وفقاً لصيغة ما (مثال: للتأثير على الربط بسلة من العملات أو لتعكس إختلاف معدلات التضخم مع الدول المنافسة، وعادة ما يتم نشر صيغة أو قواعد التعديل الأخرى
ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة fixed with margin or target zone	يسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش ولكن يتدخل البنك المركزي لمنع المعدل من تعدي هذا الهامش	مثل نظام النقد الأوروبي الذي يعمل في ظل هامش يتراوح بين حدي 10.5% و 15% فإذا ما اقترب المعدل أو وصل للحد فان البنك المركزي يواحه اختيارات أو تعديلات كما هو الحال في نظام الصرف الثابت.
ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	ثابت، (ويتدخل البنك المركزي إذا لزم ذلك) لفترات ممتدة، وهو وإن كان في حدود هامش ضيقة إلا أنه قابل للتعديل في حالة عدم التوازن أو في حالة وجود ضغوط لا يمكن تحملها	نظام bretton woods حيث كان الحد الأقصى لهامش التقلبات 1% على أي من جانبي النسبة المعلقة مقابل الدولار، وقد شاع استخدام هذا النظام في الفترة 1945-1972.
ثابت من قبل البنك المركزي fixed by central bank	يعد نسخة أكثر صرامة وشدة من نظام ثابت ولكن قابل للتعديل fixed but adjustable	يقصد الثبات الدائم indefinite fixity ولكن لا يمكن ضمانه، قد يكون الإصلاح ضرورياً حتى وإن يتم صراحة الاعتراف بإمكانية قياسه، خلافاً لذلك يحظر التدخل نادراً هذه الأيام ولكن قد يظهر كمقدمة للاتحاد النقدي الأوروبي. بعض الأمثلة التاريخية لإرجاء الثبات إذا ما كانت هناك تعبئة منخفضة أو قيود على رأس المال (مثال: الجنيه البريطاني والجنيه الأيرلندي حتى 1979)
ثابت بمجلس النقد (معيار الذهب) fixed by currency board or a gold standard	النقود الأساسية (= العملة + ميزانية البنوك لدى البنك المركزي) ولا بد من تغطيتها بالكامل بالعملة الأجنبية (الذهب) عند معدل ثابت	نظام آلي وصارم يضمن تحول النقود الأساسية عند معدل ثابت ومن ثم بالمراجعة أو الموازنة arbitrage يتضمن سعر قريب من معدل السوق، إلا أن الضغط على مكان آخر داخل الاقتصاد (مثال: على البنوك، الأنشطة أو الأسعار) قد يزيد الضغوط السياسية لتغيير المعدل أو للتنازل عن نظام مجلس النقد
عملة موحدة unified currency	التنازل عن العملة المستقلة وإتباع عملة أخرى	وهنا يظهر تساؤل حول ما إذا كانت الدولة تابعة بالكامل لدولة أخرى في تحديد السياسة النقدية ونيل الرسوم أو يسمح لها بحصة

المصدر: محمود محي الدين وأحمد كجوك، " سياسات سعر الصرف في مصر "، مداخلة في ندوة قام بتنظيمها "معهد السياسات الاقتصادية" - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002، تحت عنوان "نظم وسياسات سعر الصرف"، ص ص: 212.

الجدول (3) : تطور رصيد ميزان المدفوعات وسعر صرف الدينار الجزائري (1990-2008) الوحدة: مليار دولار.

2008/1	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	
19.69	29.55	17.73	16.94	9.25	7.47	3.66	6.19	7.57	-2.38	رصيد الميزان الكلي
61.8851	69.30	72.64	73.36	72.06	77.4	79.7	77.3	75.3	66.6	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار
	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
	-1.74	1.16	-2.09	-6.32	-4.38	-0.01	0.23	0.53	0.21-	رصيد الميزان الكلي
	58.8	57.7	54.7	47.6	35.1	23.4	21.8	18.5	9.0	سعر صرف الدينار مقابل 1 دولار

المصدر: بنك الجزائر

الإحالات والمراجع :

- ¹ د. مايكل بورودو، " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف"، مداخلة في ندوة نظمت من قبل " معهد السياسات الاقتصادية" - صندوق النقد العربي - بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي في 16-17 ديسمبر 2002، تحت عنوان " نظم وسياسات سعر الصرف". مرجع سبق ذكره ص: 23.
- ² ستانلي فيشر، " أنظمة سعر الصرف"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2001. ص: 18.
- ³ د. ناصر السعيد، " خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية"، ندوة نظمها صندوق النقد العربي بعنوان " نظم وسياسات الصرف"، مرجع سبق ذكره، ص: 64.
- ⁴ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", revue du finance et développement, décembre 2004, p: 21.
- ⁵ Paul r.krugman et maurice obstfeld, "économie internationale ", de boeck université 2003, p :570.
- ⁶ Bernard guillochon et annie kaweki, "économie internationale ", dunod 2006, pp : 263-264.
- ⁷ Cem karacadag, rupa duttagupta, gilda Fernandez et shogo ishili, " des taux fixes aux taux flottants: une aventure a tenter ", op-cit, p:23.
- ⁸ Abdel Ali djbili and vitali kramarenko, " Choosing Exchange régimes in the middle east and north africa ", revue of finance and development, march 2003. p :33.
- ⁹ Résumé de colloque, " les taux de change flottants: une nouvelle analyse ", a la banque du canada en novembre 2000. www.banqueducanada.ca/fr/conference/cn2000-nov-f.htm, 12/01/2005.
- ¹⁰ هرنان كورتي، ودوغلاس وبيتر. ج. كيرك، " تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة"، مجلة التمويل والتنمية، جوان 1993. ص: 28-29.
- ¹¹ A. Hiouani, " le marché interbancaire des changes en algerie ", média-bank, n°24 juin-juillet 1996. p:5.
- ¹² La banque d'Algérie, " La convertibilité du dinar ", média bank, août/ septembre 1996, n°53, p: 16.
- ¹³ بربري محمد أمين، " سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية جامعة الشلف، سنة 2006. ص: 120-122.
- ¹⁴ Peter j.quirk, " quel régime de change pour ancrer l'inflation ", revue du finances et développement, mars 1996. pp: 42-44.
- ¹⁵ دين دي روزا وجوشوا غرين، " انخفاض التزامن لأسعار العملة، هل يضر بالصادرات من إفريقيا جنوب الصحراء؟"، مجلة التمويل والتنمية، مارس 1991. ص: 34.